

The role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen 2024 AD-1446AH

Mr. Abdulghani Abdulaziz Abdu Naji Al-Humaidi

Faculty of Education | Sana'a University | Republic of Yemen

Received:

05/10/2024

Revised:

19/10/2024

Accepted:

28/10/2024

Published:

30/03/2025

* Corresponding author:

drb431@gmail.com

Citation: Al-Humaidi, A.

A. (2025). The role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen 2024 AD-1446AH. *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 9(3), 23 – 44.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.N081024>

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.N081024>

2025 © AISRP • Arab

Institute of Sciences &

Research Publishing

(AISRP), Palestine, all

rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: This study aimed to know the role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen. The researcher used the descriptive survey method: It is one of the forms of organized scientific analysis and interpretation to describe a specific phenomenon or problem and depict it quantitatively by collecting data and specific information and subjecting it to an audit study. To collect the data, the researcher used the questionnaire tool. The researcher reached a number of results, the most important of which are: that all three areas of study for the role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen; There is a "medium" availability degree with an arithmetic mean (3.40), and a relative weight (68.36%) in the results of the answers of the study sample members, which numbered (245) respondents. The role of the national case management system in achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen is a positive and tangible role in the field of "providing supportive recreational protection services", as this field came in first place in the results of the answers of the study sample members with a "high" availability degree and an arithmetic mean (3.65), and a relative weight (73.055%), The study recommended the need for the leadership of the National Case Management System for Vulnerable Children in the Republic of Yemen to focus on achieving protection for vulnerable children in the Republic of Yemen by providing humanitarian protection services and educational protection services and developing projects and programs that achieve this.

Keywords: National case management system, vulnerable children, child protection.

دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية 1446 هـ - 2024 م

أ. عبد الغني عبد العزيز عبده ناجي الحميدي

كلية التربية | جامعة صنعاء | الجمهورية اليمنية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية، وأستخدم الباحث: المنهج الوصفي المسحي: وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة وإخضاعها للدراسة التدقيقية، ولجمع البيانات أستخدم الباحث أداة الإستبانة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن جميع مجالات الدراسة الثلاثة لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية: توجد " بدرجة توافر " متوسطة " وبمتوسط حسابي (3.40) ووزن نسبي (68.36%) في نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (245) مستجيباً، كما أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية دور إيجابي وملحوس في مجال " تقديم خدمات الحماية الترفيهية الداعمة حيث جاء هذا المجال بالمرتبة الأولى في نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بدرجة توافر " كبيرة " وبمتوسط حسابي (3.65) ووزن نسبي (73.055%)، بناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة إهتمام وتركيز قيادة النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية: على تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من خلال تقديم خدمات الحماية الإنسانية وخدمات الحماية التعليمية ووضع المشاريع والبرامج التي تحقق ذلك.

الكلمات المفتاحية: النظام الوطني لإدارة الحالة، الأطفال المستضعفين، حماية الطفل.

2-1- مشكلة الدراسة:

أضحى نهج تعزيز أنظمة إدارة الحالة للأطفال المستضعفين اليوم مورداً استراتيجياً هاماً وخطوة مهمة للمؤسسات الاجتماعية نحو تحقيق الاستدامة في تقديم خدماتها، وأساساً للتميز في إضفاء الصبغة الاحترافية في العمل الاجتماعي لهذه المؤسسات فعمليات إدارات الحالة للأطفال المستضعفين هي الأكثر تنظيماً والأكثر وضوحاً بين القضايا والبرامج التي تدرجها هذه المؤسسات ضمن أنشطتها حيث تعمل على زيادة الاستجابة من الداعمين في نهاية المطاف بما يضمن لها على اختلافها من أداء مهامها بكفاءة وفعالية، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2018، 86).

لقد نجحت المبادرات المشتركة بين الوكالات وفرق العمل المعنية بحماية الطفل في الوطن العربي من تطوير منهجية إدارة الحالة للأطفال المستضعفين من خلال الأبحاث وعبر الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة على مستوى العالم، و تحقيق مستويات أعلى من الترابط والتنسيق والعمل في تطبيق هذه المنهجية بإجراءات معيارية للممارسة المهنية من خلال تأسيس أنظمة تتبنى هذه المنهجية وتطبيقها مما أدى إلى فعالية أكبر في تحقيق النتائج المرجوة المتعلقة بحماية الأطفال المستضعفين فالدور الذي تلعبه منهجية إدارة الحالة اليوم يختلف عن الدور التقليدي بفترات سابقة؛ وهذا ما أكدته العديد من التقارير الرسمية والدراسات، منها دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (2018)، ودراسة سيد (2018)، ودراسة شبيطة (2020)، ودراسة علي (2011)، والتي أشارت إلى أيضاً إلى ضرورة القيام بإجراء الدراسات العلمية لمعرفة دور إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين.

3-1- أسئلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القائمين عليه؟
ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- 1- ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الإنسانية من وجهة نظر القائمين عليه؟
- 2- ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية التعليمية من وجهة نظر القائمين عليه؟
- 3- ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الترفيهية الداعمة من وجهة نظر القائمين عليه؟

4-1- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- 1- معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الإنسانية من وجهة نظر القائمين عليه.
- 2- معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية التعليمية من وجهة نظر القائمين عليه.
- 3- معرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية الترفيهية الداعمة من وجهة نظر القائمين عليه.

5-1- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية بالآتي:

- الأهمية العلمية: إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ستفيد الباحثين في الجامعات اليمنية كونها دراسة ستبني عليها بحوث ودراسات مستقبلية.
- الأهمية التطبيقية: تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة بالآتي:
- التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية وإفادة الجهات القائمة عليه والمتمثلة في قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

- إن النتائج التي سوف يتوصل إليها البحث الحالي ستفيد القائمين على تطبيق هذا النظام في مكاتب الشؤون الاجتماعية في المحافظات ومديرياتها؛ من خلال تزويدهم بالمعلومات والمؤشرات عن نقاط القوة والضعف والتي سوف تساعدهم في وضع الخطط والبرامج الهادفة إلى التطوير والتعديل وتجاوز الإخفاقات.
- إن النتائج التي سوف سيتوصل إليها البحث ستفيد العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين (مدراء الحالة) في المديريات في مجال التطبيق العملي.

6-1- حدود الدراسة:

- تحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:
- الحدود الموضوعية: معرفة مستوى دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين
- الحدود البشرية: القائمين على تطبيق النظام الوطني لإدارة الحالة.
- الحدود المكانية: على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفروعها في المحافظات بالجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: وتمثلت الحدود الزمنية لهذا البحث خلال العام الجامعي 2023-2024م.

7-1- التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

- الدور: هو السلوك المتوقع من الفرد، ويتحدد هذا السلوك في ضوء توقعات الآخرين. (بدوي، 1990، 395)
- مفهوم إدارة الحالة: هي أحد الأساليب الحديثة في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى تنظيم العمل وتنفيذه لتلبية الاحتياجات المتعددة للأفراد والأسر المحتاجين لرعاية وحماية بطريقة مناسبة ومنهجية وفي الوقت المناسب من خلال الموازنة بين الاحتياجات المتعددة للفئات المستهدفة والموارد المتاحة في المجتمع باستخدام خدمات الدعم المباشر أو الإحالة للخدمات الأخرى، ووفقاً لأهداف المشروع أو البرنامج وهي طريقة لتنظيم وتنفيذ العمل لتلبية الاحتياجات الفردية للطفل (وأسرته) بطريقة مناسبة ومنهجية وفي الوقت المناسب من خلال الموازنة بين الاحتياجات المتعددة للأطفال المستضعفين والموارد المتاحة في المجتمع باستخدام خدمات الدعم المباشر أو الإحالة للخدمات الأخرى، (الدليل التأسيسي لنظام إدارة الحالة، 2020، 17).
- النظام الوطني لإدارة الحالة: يعرف نظام إدارة الحالة للأطفال المستضعفين بأنه نظام نظاماً إداري للعمل مع الأطفال وفق خطوات علمية وعملية وضمن تسلسل إداري محدد. يهدف هذا النظام للموائمة بين المخاطر والاحتياجات المتعلقة بالأطفال مع الموارد المتاحة في المجتمع بالاعتماد على نطاقات جغرافية محددة على المستوى العام والمحافظات والمجتمعات المحلية من خلال فريق إداري فني ومهي متربط ومتكامل ومحدد المسؤوليات والمهام لتحقيق هدف نظام إدارة الحالة، (دليل الإجراءات المعيارية، 2016: 12)
- التعريف الإجرائي للنظام الوطني لإدارة الحالة: يعرف الباحث النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين إجرائياً على أنه نظام إداري تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية يهدف إلى حماية الأطفال وحل مشكلاتهم وسد احتياجاتهم من خلال الموائمة بين الاحتياجات المتعددة والموارد المتاحة وفق تظافر الجهود المختلفة لمنع الإزدواجية أو الحرمان للأطفال من هذه الخدمات.
- الأطفال المستضعفين: يقصد بهم: "الأطفال الذين لم يتجاوزوا سنة الثامنة عشرة ما لم يبلغوا سن الرشد ولديهم مشكلات تتعلق بالرعاية والحماية في الأسرة والمجتمع أو تعرضوا لحالة أو أكثر من حالات الاستضعاف، (دليل الإكتشاف والإحالة، ص، 19).
- ويعرف الباحث الأطفال المستضعفين: بأنهم الأطفال الذين لم يتجاوزوا سنة الثامنة عشرة، وتعرضوا لحالة أو أكثر من حالات الإستهفاف المحددة ب(الأطفال غير المصحوبين، الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وتهريب الأطفال، والاتجار بالأطفال، وأساءة أشكال عمالة الأطفال، وعمالة الأطفال، الأطفال في تماس مع القانون، والاضطرابات النفسية والسلوكية، والإصابات المباشرة الناجمة عن الطوارئ، والاختطاف / الاعتقال التعسفي، والشروع بالأعمال الغير أخلاقية، والوقوع بالأعمال الغير أخلاقية، والاعتداء الجسدي، والزواج تحت السن القانوني، والحرمان من الموارد والفرص والخدمات، والإساءة النفسية والعاطفية، والعنف المنزلي/العقاب البدني).
- حماية الطفل: تعرف بأنها: هي الوقاية من والتصدي للإساءة والإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال في حالات الطوارئ والأوضاع المستقرة، (الدليل التأسيسي، 2020: 14).

- ويعرف نظام حماية الطفل: مجموعة القوانين والسياسات واللوائح اللازمة في كافة القطاعات الاجتماعية - وخاصة في قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والعدالة - لدعم استجابات الحماية والاستجابات الوقائية بما في ذلك تعزيز الأسرة، (المرجع السابق، 14، 2020).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

1-1-2 الإطار النظري للدراسة:

1-1-2-1 نشأة إدارة الحالة والنظام الوطني:

أن الجذور التاريخية لإدارة الحالة تعود إلى تاريخ نشأة الخدمة الاجتماعية (حركات تنظيم الإحسان) التي نشأت منذ 1863 لتنسيق العمل الخيري وتنسيق توزيع بشكل عادل على المستفيدين، واستمرت بالتطور التدريجي مع الوقت، وإدارة الحالة المعاصرة فيمكن إرجاعها إلى قانون الخدمات الموحدة الذي ظهر في عام 1971، هذا القانون أدرك الحاجة إلى تحسين برامج الخدمات الإنسانية على المستويين المحلي والقومي في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. فكانت إدارة الحالة هي النموذج الذي يتولى تنسيق الخدمات الاجتماعية المختلفة وضمان وصولها للمحتاجين لكفاءات عالية وتكلفة أقل. كما تم تشجيع ادخال هذا النموذج ضمن الخدمات الصحية في تشريع "كوبرا" عام 1985، (سيد، 2018، 15)

وكان لإدارة الحالة أصولها في برامج مكافأة أخصائي إعادة التأهيل في الأربعينيات من القرن العشرين، ولم تلقي إدارة الحالة الكثير من الاهتمام حتى بداية التسعينات عند تنسيق الخدمات الاجتماعية وتكاملها كأولوية وبدأت في تمويل مشروعات الخدمات، وقد تمت الموافقة علي العديد من القوانين في الفترة ما بين 1970-1987، والتي شملت إدارة الحالة في محاولات مختلفة كالمجال الطبي ودعم الأسرة وذلك لتجنب الاعتماد طويل الأجل علي امدادات الرعاية الاجتماعية، غير أن إدارة الحالة المعاصرة يمكن ارجاعها إلي قانون الخدمات الموحد الذي ظهر في عام 1971، هذا القانون أدرك الحاجة إلي تحسين برامج الخدمات الاجتماعية علي المستويين المحلي والقومي في مجالات التعليم والصحة والرعاية، ومما أفرزه هذا القانون من أساليب مهنية لمتابعة العملاء وتتبع احوالهم إلي المؤسسات المختلفة للحصول علي الخدمات التي يحتاجونها، وهذه من مهام ما يعرف بنموذج إدارة الحالة، (فهيم، 2015، 164).

وتعتبر اليمن ثاني دولة عربية بعد الأردن بدأت تعمل بنظام إدارة الحالة على المستوى المجتمعي والميداني من خلال التقييم الذي أعده الخبير الدولي بيتر إيفانس لوضع الرعاية الاجتماعية في اليمن وإعداد تصور لتطوره في العام 2013م وأعتمد في تقييمه على أقسام الخدمة الاجتماعية في جامعتي صنعاء وعدن بالإضافة إلى دور الرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، (الدليل التأسيسي للعمل في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن، 2020، 33).

وقد تم تحديد خطوات نظام إدارة الحالة وتصميم أدلة تدريبية في مجال إعداد الفريق العامل و تأهيله في إدارة الحالة وفق المتطلبات الأساسية لنظام إدارة الحالة بما يتفق مع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في مجال العمل الاجتماعي في اليمن، (بيتر إيفانس، 2013، 5).

وفي العام 2013م قامت وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي) بتمويل من منظمة اليونيسيف بالسعي لتأسيس نظام إدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن واستقدمت الخبير الدولي السيد بيتر إيفانس للعمل مع مجموعة مستشاري الخدمة الاجتماعية في جامعتي صنعاء وعدن لتصميم آلية ومنهجية لنظام إدارة الحالة في اليمن وقد تم تحديد خطوات نظام إدارة الحالة وتصميم أدلة تدريبية في مجال إعداد الفريق العامل و تأهيله في إدارة الحالة وفق المتطلبات الأساسية لنظام إدارة الحالة بما يتفق مع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في مجال العمل الاجتماعي في اليمن، (دليل الإجراءات المعيارية، 2016).

وقام الفريق الوطني المدرب بتدريب الأخصائيين ولجان الحماية في العام 2014م في محافظة عدن وتعز وإب وغيرها من المحافظات لتفعيل النظام.

2-1-2 مفهوم إدارة الحالة:

يعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية إدارة الحالة باعتبارها من اهم عناصر نجاح أي برنامج او خطة او خدمة لأنها تعتمد على عمليات مختلفة مثل التنسيق والتخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف، ولكي نستطيع مساعدة الحالة لاليد من القيام بهذه العمليات الإدارية أي لاليد من التنسيق بين الأنشطة والتنسيق أيضا بين عمل الاخصائي الاجتماعي في المنظمة والتنسيق بين المنظمات المختلفة وتنسيق العمل بين فريق العمل الذي يقوم بمساعدة الحالة، (درويش، 1998، 21).

وتعرف إدارة الحالة بأنها عملية أو طريقته لضمان ان العملاء يزودون بكل الخدمات التي يحتاجونها بطريقته منسقة وفعالة كما تعرف إداره الحالة بأنها عملية مهنية تهدف الي مساعده العملاء علي التوافق النفسي والاجتماعي من خلال تخطيط وتنظيم وتنسيق البرامج والخدمات الاجتماعية المختلفة لمقابله احتياجات العملاء ومن أهداف النموذج :-

- تعزيز استمراريته تقديم الرعاية الاجتماعية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية بطريقته شموليه ومنسقه.
- تعزيز امكانيه الحصول علي الخدمات من المحتاجين وتذليل الصعوبات التي قد تعترض ذلك.
- تعزيز المحاسبة من خلال تحديد مسؤوليه مدير الحالة وهذا يضمن التأكيد علي كفاءة وفاعليه البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة للعملاء.
- زياده امكانيه حصول العملاء علي الخدمات التي يحتاجونها في وقت قياسي، (رشوان، والقرني، 2004، 240).

2-1-3-1-2-3 المبادئ التوجيهية لأنظمة إدارات الحالات للأطفال المستضعفين:

أ- **عدم الإيذاء:** ويعني التأكد من أن الإجراءات والتدخلات التي تهدف إلى دعم الطفل (وأسرته) لا تعرضه لمزيد من الإيذاء؛ فعند كل خطوة من خطوات عملية إدارة الحالة يجب اتخاذ العناية اللازمة لضمان عدم تعرض الأطفال أو أسرهم للإيذاء نتيجة لتصرفات فريق إدارة الحالات أو القرارات التي يتم إصدارها أو الإجراءات التي يتم اتخاذها نيابة عن الطفل أو الأسرة. ويجب توخي الحذر من أجل عدم تعرض الأطفال أو أسرهم للإيذاء نتيجة لجمع معلومات خاصة بهم أو تخزينها أو مشاركتها كجمع معلومات غير ضرورية عن الطفل لمشاركتها بعد ذلك، أو التدخل لمساعدة الطفل الذي يتسبب بعد ذلك في صراع بين الأفراد والأسر والمجتمعات، وإذا لم يتم اتخاذ العناية اللازمة فقد يتسبب ذلك في تعريض الطفل وأسرته للمزيد من الإيذاء كأن يتعرضوا لأعمال انتقامية أو أعمال عنف، (دليل مديري السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، 2014، 14).

ب- **إعطاء الأولوية للمصالح الفضلى للطفل:** تشمل "المصالح الفضلى للطفل" سلامته البدنية والنفسية (رفاهية) إضافة إلى حقه في التطور الإيجابي ووفقاً للمادة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، التي ترى ضرورة أن توفر المصالح الفضلى للطفل الأساس لجميع القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها وللأسلوب الذي يتم من خلاله تعامل مقدمي الخدمات مع الأطفال وأسره، (المرجع السابق، 14) يرى الباحث مما سبق: ومن خلال عمله كأخصائي اجتماعي واطلاعه على أدوات التقييم الفني لإدارة الحالة أن مصالح الطفل الفضلى ينبغي أن تعزز من قبل مدير الحالة (الإخصائي الاجتماعي) في إطار إدارة الحالة للأطفال المستضعفين من خلال تقييم النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على الأعمال والتشاور مع مشرف الحالة بشأن الحالات المعقدة، إضافة إلى مناقشة الخيارات المتاحة مع الطفل ومقدمي الرعاية عند اتخاذ القرارات، والتأكد من أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها تضمن الحفاظ على سلامة الطفل وتعزز الصحة البدنية والعاطفية والاجتماعية والمعرفية للطفل، التفكير دائما في أهمية الحفاظ على الروابط العائلية والاسرية والاحوية.

ج- **عدم التمييز:** ويقصد به عدم التمييز يعني معاملة الطفل دون تحديد مصالحه الفضلى الفردية على أساس خصائصه الفردية أو الجماعة التي ينتهي إليها (مثل الجنس أو العمر أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية)، ويجب أن يحظى الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات وقائية بالمساعدة من الجهات والمنظمات وفريق إدارة الحالات الذين يتمتعون بالتدريب والمهارة اللزمين لتكوين علاقات قائمة على الاحترام وعدم التمييز بين هؤلاء الأطفال عبر معاملتهم بالرحمة والتعاطف والرعاية، ويجب أن يلتزم فريق إدارة الحالة بالحيادية وتجنب استخدام لغة (سلبية/حكيمية) في عملهم سواء كانوا مشاركون في أنشطة التوعية أم منع الضرر أم الاستجابة، ويتعين على الوكالات والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية التصدي للتمييز بما في ذلك التصدي للسياسات والممارسات التي تعزز هذا التمييز.

د- **الالتزام بالمعايير الأخلاقية:** بالنسبة للجهات والمنظمات والأفراد العاملين مع الأطفال يجب وضع معايير وممارسات مهنية وتطبيقها، وقد تتمثل هذه المعايير والممارسات في مدونات قواعد السلوك المهنية وسياسات حماية الأطفال، وقد تتواجد قوانين وسياسات وطنية مناسبة بالإضافة إلى القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال التي يجب احترامها، وتعتبر الممارسات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية من الجوانب الأساسية لإدارة الحالات المهنية وهي مهمة للغاية في تقديم الرعاية والحماية للأطفال بجودة عالية.

هـ- **طلب الحصول على موافقة مستنيرة و/أو مصادقة مستنيرة:** الموافقة المستنيرة هي الموافقة التطوعية من شخص لديه القدرة على إبداء الموافقة ويتمتع بحرية الاختيار (دليل الإجراءات المعيارية الموحدة، 2016، 22). تعقيب: يرى الباحث ومن خلال عمله كأخصائي اجتماعي واطلاعه على أدوات التقييم الفني لإدارة الحالة أن مدير الحالة ينبغي أن يحصل على الموافقة المستنيرة عند بدء خدمات إدارة الحالة، وكجزء من إدارة الحالة للحصول على البيانات والمعلومات، وعند الإحالة إلى مقدمي الخدمات الآخرين، وذلك من خلال التأكد من استيعاب الطفل ومقدم الرعاية لإدارة الحالة استيعابا كاملا"، والتأكد من فهم الطفل ومقدم الرعاية لكيفية استخدام المعلومات المجمعة وطرق تخزينها، وأيضا التواصل بطريقة مناسبة للأطفال عند الحصول على موافقة/قبول الطفل، وتشجيع الطفل ومقدم

الرعاية له على طرح الاسئلة المتعلقة بإدارة الحالة، والالتزام بالتعليمات الخاصة بالموافقة المستنيرة، وايضا الطلب من الطفل ومقدم الرعاية توقيع نموذج الموافقة المستنيرة عند الضرورة أو التعبير عن الموافقة شفهيًا.

و- احترام السرية: ترتبط السرية عادة بمشاركة المعلومات على أساس الحاجة إلى المعرفة، ومصطلح "الحاجة إلى المعرفة" يوضح القيد المفروض على المعلومات التي تُعتبر حساسة وضرورة أن يقتصر تبادلها على الأفراد الذين ستمكنهم هذه المعلومات من حماية الطفل، تعقيب: يرى الباحث ومن خلال عمله كأخصائي اجتماعي وإطلاع على أدوات التقييم الفني لإدارة الحالة، أن حدود السرية عند العمل مع الأطفال ضمن منهجية نظام إدارة الحالة في اليمن يتم تجاوزها في ثلاث حالات، الأولى في حال وجود قوانين إبلاغ إلزامية سارية، والثانية عند الحاجة المباشرة والمُلحة إلى حماية السلامة البدنية لدى الأطفال، والثالثة إذا كان الطفل معرضاً لخطر إلحاق الأذى بنفسه أو بشخص آخر.

4-1-2- أهداف نظام إدارة الحالة:

- أ- تنسيق وتوحيد الجهود المبذولة من قبل كل الجهات والمنظمات ذات الصلة بنظام إدارة الحالة في مجال حماية الأطفال.
- ب- تقديم خدمات متكاملة للأطفال المستضعفين تلي احتياجاتهم وتحل مشكلاتهم وتوفر لهم الحماية من الجهات والمنظمات ذات الصلة بإدارة الحالة وبحسب الاختصاص.
- ج- منع الإزدواجية والجرمان في تقديم الخدمات للأطفال المستضعفين من خلال الالتزام باليات وخطوات موحدة في كل الجهات والمنظمات ذات الصلة بنظام إدارة الحالة، (قاعدة بيانات موحدة).

5-1-2- متطلبات نظام إدارة الحالة:

- هناك مجموعة من الإجراءات والمتطلبات للعمل بنظام إدارة الحالة في الجهات والمنظمات التي تم قبولها بأنها أساسية في نظام إدارة الحالة وهي بحسب، (الدليل التأسيسي، 2020، 65، 66)، على النحو الآتي:
- تشكيل هيكل إداري لنظام إدارة الحالة (ضابط نظام إدارة حالة - مشرف حالة - مسؤول حالة - محيل)، ويجب أن يكون مشرف الحالة على مستوى المحافظة أو النطاق الجغرافي المستهدف ومسؤولي الحالة على المستوى الأصغر كالمديريات (مدير حالة) أو الجهات والمؤسسات (أخصائي حالة) والمحيلين من المجتمع أنفسهم، والإعداد لتفعيل نظام إدارة الحالة في هذه الجهات والمنظمات من خلال:
 - تحديد النطاقات الجغرافية للتدخل أو الاستهداف لكل مشرف الحالة ثم مسؤولي الحالة ثم المحيلين.
 - تكوين خارطة مقدمي الخدمات في النطاقات الجغرافية المحددة تماماً للتدخل أو الاستهداف أو الاستعانة بخارطة مقدمي خدمات موجودة مسبقاً.
 - التواصل والتنسيق المستمر مع خارطة مقدمي الخدمات وتحديثها كل ستة أشهر وإرسالها لإدارة الخدمة الاجتماعية وإدارة الحالة بوزارة الشؤون الاجتماعية.
 - تحديد مسارات حركة الإحالة وانسيابها على كل المستويات بشكل واضح انطلاقاً من مستوى الهيكل الإداري (أسماء وبيانات المحيلين في المجتمع، أسماء وبيانات مسؤولي الحالات، أسماء وبيانات مشرفي الحالات)، وكذلك مسارات الإحالة على مستوى الجهات والخدمات كـ (تصنيف مشكلات الأطفال مثل الاستغلال أو العنف أو غيرها من قبل الجهات والمنظمات الأساسية والمساعدة التي تُدخل مشكلات الأطفال في اختصاصها)، ويتم تحديث هذه المسارات بحسب الاحتياج أو بحسب ما يقر في الاجتماعات الدورية وقد يكون هذا التحديث كل ستة أشهر أو كل سنة.
 - توحيد قواعد البيانات وتداولها والعمل عليها بين كل الجهات والمنظمات العاملة بنظام إدارة الحالة وهذه القواعد كما يلي:.
 - قاعدة بيانات الأطفال الذين يتم التعامل معهم في نظام إدارة الحالة وفق النماذج الموحدة لخطوات نظام إدارة الحالة.
 - خارطة مقدمي خدمات أو موارد مجتمعية.
 - قاعدة بيانات الفرق العاملة بنظام إدارة الحالة في الجهات والمنظمات ذات الصلة بنظام إدارة الحالة.

6-1-2- خطوات إدارة الحالة:

الخطوة الأولى: التحديد والتسجيل

الخطوة الثانية: التقييم: وهو عملية جمع المعلومات وتحليلها لتكوين الحكم المهني بشأن وضع الطالب، ولا يراعي التقييم المخاطر التي يواجهها الطالب فحسب بل أيضاً نقاط القوة والموارد والتأثيرات الوقائية في الطالب وأسرته والبيئة التي يعيشون بها. ويمثل الهدف الأساسي من عملية التقييم في تحديد الاحتياجات، مع مراعاة كل من المخاطر الفورية التي يواجهها الطالب وكذلك الاحتياجات طويلة الأجل حتى يتم وضع خطة للحالة تعالج هذه الاحتياجات. بعبارة أخرى لا تتعلق هذه الممارسة فحسب بجمع المعلومات بل بتوفير أساس يبني عليه قرارات فيما بعد.

الخطوة الثالثة: التخطيط للحالة: بعد الانتهاء من التقييم، ينبغي وضع خطة حالة في غضون أسبوعين. ويجب أن تستند هذه الخطة إلى التقييم وأن تحدد ما يجب القيام به لتلبية الاحتياجات المحددة، وعلي من تقع مسئولية تليبيتها، ومتي يجب تنفيذ الاجراءات. وينبغي أن تشمل أيضا خطة للرصد الروتيني في حالة

الخطوة الرابعة: تنفيذ خطة الحالة: -استنادا إلى الخطة يجب أن يعمل الطالب والأسرة والمجتمع وأي من مقدمي الخدمات لضمان حصول الطالب على الخدمات المناسبة، يمكن تقديم خدمات مباشرة وفقا للحاجة (مثل تقديم المشورة أو نصائح تتعلق بالوالدية) ومن الخدمات المباشرة الأساسية التي يتم توفيرها، الدعم النفسي والدعم الاجتماعي الذي يقدمه أخصائي الحالة بنفسه خلال عملية الرصد المنتظم والاجتماعات الأخرى التي يجريها مع الطالب والأسرة. ويعد استخدام طريقة تواصل مواتية للطالب وتزويده بالنصح بشأن تحدياته اليومية وأن يعمل الأخصائي كمورد للأسرة من الوسائل الأساسية التي يمكن لأخصائي الحالة من خلالها تكوين علاقة ايجابية. وتعد هذ التفاعلات الروتينية شكلا مميزا من أشكال الدعم النفسي والاجتماعي والتي قد تسهم في رفاهية الأسرة بالكامل عند القيام بها بشكل صحيح، (دليل مديري السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، 2014، 60)

الخطوة الخامسة: المتابعة والمراجعة: تجري المتابعة بصورة منتظمة أثناء عملية إدارة الحالات لمشاركة الطالب وأسرته والجهات الفاعلة الأخرى، للتأكد من اتخاذ الاجراءات الخاصة وكذلك التأكد من الخدمات المقدمة. وغالبا ما تتم مراجعة خطة الحالة علي فترات استراتيجية للسماح لأخصائي الحالة، بالإضافة إلى مديرهم والطالب الأسرة في كثير من الاحيان، لمعرفة ما إذا كانت حالة الطالب تسير نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة التي تم تحديدها أو ما إذا كان الطالب يحتاج إلى خدمات إضافية أو مختلفة تعد المتابعة أمرا ضروريا لمساعدة أخصائي الحالات علي التحقق من أنم خطة الحالة تؤدي ثمارها، ولتحديد أية تغييرات في ظروف الطالب أو الأسرة والتي قد تستلزم مراجعة خطة الحالة وتغييرها، وكجزء من المتابعة، من المهم أيضا النظر فيما إذا كان أي من عوامل الخطر قد زاد. وإذا كان الأمر كذلك، قد يكون من الضروري اتخاذ اجراءات أخرى عاجلة.

الخطوة السادسة: إغلاق الحالة: -يعد إغلاق الحالة هو الخطوة الأخيرة في عملية إدارة الحالة، وينبغي تحديد معايير محددة الوقت الذي يمكن فيه إغلاق الحالة كجزء من اجراءات إدارة الحالات. ويتم إغلاق الحالة في أغلب الأحيان عند تحقيق أهداف الطالب والأسرة علي النحو المبين في خطة الحالة، وعند توفير الدعم اللازم لرعاية ورفاهية الطالب وكذلك عند عدم وجود شواغل إضافية، (دليل مديري السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، 2014، ص 60)

2-1-7-مدخل مفاهيمي حول حماية الطفل:

- سوف يستعرض الباحث أهم التعريفات والمصطلحات المتعلقة بحماية الطفل على النحو الآتي: -
- الطفل: يعرف الطفل بناءً على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل: (بأنه كل إنسان تحت سن ال 18 سنة مالم تحدد القوانين المعمول بها في كل بلد السن القانونية لبلوغ سن الرشد). وبحسب قانون الطفل اليمني رقم (45) لسنة 2002 م: فإن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز ثمانية عشر سنة من عمره مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك.
 - الحماية: هي جميع الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل والمتساوي لحقوق جميع الافراد، بغض النظر عن العمر او الجنس او النوع الاجتماعي او الانتماء الاجتماعي او السياسي او المعتقدات الدينية او غيرها من الاعتبارات. وهي تتخطى النشاطات الفورية لإنقاذ الأرواح التي غالبا ما ينحصر عليها التركيز في حالة الطوارئ. وتتماشى الحماية مع نص القوانين ذات الصلة وروحيتها وهي تحديد القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين
 - الحماية الاجتماعية: هي مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالآزمات الاقتصادية المالية والحروب وحالات الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية.
 - حماية الطفل: هي الوقاية من والتصدي للإساءة والإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال في حالات الطوارئ والأوضاع المستقرة.
 - نظام حماية الطفل: مجموعة القوانين والسياسات واللوائح اللازمة في كافة القطاعات الاجتماعية - وخاصة في قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والعدالة - لدعم استجابات الحماية الوقائية بما في ذلك تعزيز الأسرة".
 - العنف: هو سلوك عمدي موجه نحو الطفل سواء بطريقة لفظية ام غير لفظية ويتضمن المواجهة الفعلية الجسدية او المعنوية، ويكون مصحوباً بتعبيرات تهديدية.
 - الإساءة: تعرف بانها صورة متنوعة من الايذاء النفسي او الجسدي او الاعمال الغير اخلاقي الذي يمارسها طرف لإجبار طرف اخر على ارتكاب او الامتناع عن أفعال معينة يترتب عليها الاضرار به.
 - الاستغلال: هو تسخير الأطفال (مادياً او معنوياً او غير اخلاقياً او...) في عمل ما لمصلحة شخص او أشخاص اخرين (بقصد او بدون قصد) بهدف اشباع رغباتهم، مما يؤدي الاضرار بالأطفال.

- الإهمال: هو ضعف أو غياب توفير الاهتمام بالأطفال أو تلبية احتياجاتهم الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية بقصد أو بدون قصد مما يؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر في صحتهم ونموهم.
- العنف القائم على التمييز: هو مصطلح شامل يتضمن أي فعل مؤذي مرتكب ضد إرادة الفرد يستند إلى ما ينسبه المجتمع من فروقات بين الذكور والإناث. وتختلف طبيعة ودرجة الأنواع المحددة من هذا العنف المبني من ثقافة إلى أخرى ومن بلدٍ لآخر ومن منطقةٍ لأخرى ويشمل مجموعة من مشكلات حماية الطفل أو حالات الاستضعاف (التعرض للأعمال الغير اخلاقية-الشروع في الاعمال الغير اخلاقية-الاعتداء الجسدي-الزواج تحت السن القانونية-الحرمان من الموارد والفرص والخدمات-الاساءة النفسية والعاطفية).
- الطفل المستضعف: هو أي طفل اما ان يكون محتاج للرعاية في حال حدوث خلل او فجوة في وضع رعاية الطفل او وضع مقدمي الرعاية، ويتم معرفة ان الطفل محتاج للرعاية من خلال الحالات المحددة في الفصل السادس من هذا الدليل:... او يكون الطفل مستضعف عندما يكون محتاج للحماية من وضع طارئ او خطر، أي أنه تعرض أو يتعرض لحالة أو أكثر، (الدليل التأسيسي للعمل في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن، 2020، 14، 15).

8-1-2- آثار حالات الطوارئ على الأطفال:

- سوف يتناول الباحث آثار حالات الطوارئ كأفراد وجزء من العائلة والمجتمع كالاتي:
- الآثار على الطفل كفرد:
- قد يتعرض الأطفال بشكل مستمر للخطر الذي قد ينشأ عن فقدان الحياة أو أحد الأطراف أو الاستغلال أو الأذى أو الإهمال، وتشكل حالات النزاع أو تبادل النيران أو القصف أو وجود الألغام، وقد لا يتم توفير جميع احتياجات الأطفال وبالتالي يتأخر نموهم، ويمكن أن يتعطل الروتين الطبيعي لحياتهم وعلاقاتهم بسبب التهجير أو الموت أو انفصال الأطفال عن أهلهم والحاجة واضطرابهم للتركيز على احتياجات البقاء بدلا من النشاطات الأخرى التي تشجع الأطفال على التفاعل الاجتماعي مع غيرهم، كما يعاني الأطفال من الاضطرابات النفسية والشعور بالخوف والقلق وعدم الثقة والحزن بسبب الآثار المستمرة، (دليل التدريب لنظام إدارة الحالة، 14، 2016)
- الآثار المترتبة على الطفل كجزء من العائلة:
- قد لا يكون الآباء قادرين على حماية أطفالهم من الخطر، وقد ينفصل الأطفال عن أفراد عائلتهم بسبب الهرب والاختطاف والموت أو الحاجة الاقتصادية، ويزيد العنف الأسري كما ترتفع حالات الجرائم في المجتمع، وقد يشعر آرباب الأسر باليأس بسبب عدم تمكنهم من توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد الذين يعينهم، أو قد يشعر الرجال بالإحباط بسبب عدم تمكنهم من إعالة عائلاتهم أو تولي زوجاتهم لدور المعيل الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع ظاهرة العنف الأسري، وقد لا يتمكن الأهالي من توفير النصيح والإرشاد المناسب للأطفال لأن حالات الطوارئ تضطربهم بالعادة إلى التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية فقط.
- الآثار المترتبة على الطفل كجزء من المجتمع:
- تتضرر المرافق كالمدارس والمراكز الصحية أو قد تتدمر وتتوقف عن العمل، وتتغير الأدوار والعلاقات الاجتماعية، ويواجه أفراد المجتمع في تلبية الاحتياجات الرئيسية، وكثيرا ما يتحول التوتر والصراع إلى عنف نتيجة لعدم القدرة على توفير هذه الاحتياجات، وكثيرا ما تتغير قيم وعادات المجتمع وتتشوه مما يؤدي إلى المزيد من المشاكل الاجتماعية، وقد يعاني مئات أو آلاف الأطفال من العقوبات المفروضة على الحكومات بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء الكافي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الرئيسية بالرغم من أن العقوبات لا تهدف إلى تسبب هذا النوع من المعاناة بالأصل

9-1-2- أهداف الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين:

- أ- وضع برامج مشتركة بين العاملين في مجال حماية الطفل، وتقوية التنسيق بينهم.
- ب- تحسين جودة برامج حماية الطفل العامل وأثرها على الأطفال.
- ج- تحسين المساءلة ضمن العمل المتعلق بحماية الطفل.
- د- تحديد المجال المهني لحماية الطفل العامل بقدر أكبر.
- هـ- تحسين المناصرة والتواصل حول المخاطر والاحتياجات والاستجابات المتعلقة بحماية الطفل.
- كما تهدف سياسة حماية الأطفال العاملين إلى ما يلي:
- تشكيل شبكة فعالة للحماية حيث يشعر الأطفال والعاملون بالأمان والحماية، يناضل العاملون معاً ضمن الجمعيات الوطنية وغيرها لحماية الطفل.
- تخفيض عدد حالات الإساءة المعلن عنها أو غير المعلن عنها سنوياً في مختلف المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأطفال العاملين.
- خلق وعي لدى الأطفال العاملين حول حقوقهم وأهمية الدفاع عنها.

- تشجيع العاملين مباشرة مع الأطفال على تطبيق المهارات اللازمة للمساهمة في نمو الأطفال العاملين.
- ضمان شروط العمل الضرورية لكل عامل لتمكينه من المساهمة في نمو كل طفل عامل.
- إطلاع الأطفال العاملين، والعاملين معهم، ومجلس الإدارة، والمتطوعين على سياسة حماية الطفل العامل والإجراءات المتصلة بها الواعي، الوقاية، التبليغ، الاستجابة، (عبداللطيف، 2017، 4)

2-2-الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية موضوع دور إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين تم التطرق لعدد من الدراسات التي تناولت الموضوع أو جزء منه حيث تم عرضها بذكر أهداف الدراسة والمنهجية المتبعة والأدوات وأهم النتائج التي توصلت لها ومن هذه الدراسات ما يأتي:

2-2-1-دراسات سابقة بالعربية.

- هدفت دراسة تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (2021): الأردن. إلى توفير فهم أفضل لمشاركة المتطوعين المجتمعيين في عملية إدارة الحالة لتوضيح أفضل الممارسات لدى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل وتطوير الإرشادات والأدوات لدعم عملهم من خلال المراجعة، وتطوير إرشادات وأدوات مدعومة بالأدلة لتوضيح أفضل الممارسات لدى الجهات الفاعلة، واستخدمت الدراسة منهج البحث النوعي المتمثل في المقابلات مع ممارسي حماية الطفل ودراسة الوثائق مثل التدرجات وإجراءات العمل القياسية والإرشادات التوجيهية، وجمع وجهات نظر المتطوعين من خلال التجارب التي ذكروها في مجموعة متنوعة من السياقات والبحث النوعي مع المتطوعين في أربع استجابات إنسانية في ميانمار وملاوي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الاستثمار في المتطوعين المجتمعيين، كأعضاء جوهريين في عملية إدارة الحالة وفرق حماية الطفل، يؤدي إلى استجابات حماية طفل أفضل وأكثر استدامة.
- هدفت دراسة جرجس (2021): مصر إلى تحديد المعوقات التي تواجه الممارسين عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر، واعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي الشامل، وكانت أدوات الدراسة استبانة طبقت على عينة (٣١) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر على مستوى ١٣ مركز بمحافظة أسيوط، وتوصلت الدراسة إلى المعوقات التي تواجه الممارسين عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر وهي معوقات راجعه للأخصائي الاجتماعي، معوقات راجعه للجان، معوقات راجعه لأنفسهم، معوقات راجعه للأسرة، معوقات راجعه للمجتمع، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية المقترحات من وجهة نظر الممارسين للحد من المعوقات التي تواجههم عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر.
- هدفت دراسة شببيطة (2020): فلسطين. إلى اختبار فاعلية إدارة الحالة الفردية في تحقيق المساندة الأسرية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، واختبار فاعلية إدارة الحالة الفردية في تحقيق المساندة المعلوماتية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، اعتمدت الدراسة على مقياس المساندة الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: انخفاض مستوى المشكلات المتعلقة بالمساندة الاجتماعية للطفل المحرر في القياس البعدي لمقياس المشكلات الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية،، وأهم ما أوصت به الدراسة: ضرورة اهتمام المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال الطفولة في المجتمع الفلسطيني بهذه الشريحة من الأطفال نظراً لصعوبة التجربة الاعتقالية التي مروا بها، تضمين المناهج الدراسية في تخصص الخدمة الاجتماعية في مرحلة البكالوريوس بمواضيع تختص إدارة الحالة الفردية، تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية استخدام إدارة الحالة الفردية ضمن العمل مع الأطفال وبالأخص الأطفال الأسرى المحررين، ضرورة قيام الأخصائيين الاجتماعيين في المجتمع الفلسطيني بالعمل مع أسرة الطفل أثناء اعتقاله لتوجيه الأسرة لكيفية التعامل معه بعد الاعتقال.
- هدفت دراسة كات بايرن وآخرين (2020): سوريا. إلى مراجعة بناء القدرات وتقييمها لإدارة حالة حماية الطفل عن بعد في شمال شرق سوريا، وذلك لقياس فعالية النهج الذي تتبعه منظمة طفل الحرب العالمية في بناء القدرات في مجال إدارة الحالات عن بعد، من خلال معرفة المدى الذي حققه برنامج بناء القدرات لأهدافه المعلنة، وكذلك تحديد التحسينات التي يمكن إدخالها على هذا البرنامج، بالإضافة إلى معرفة الممارسات التي ينبغي تكرارها في سياقات أخرى للإدارة عن بعد، واستخدم الباحث في هذه الدراسة أساليب البحث المختلفة بما في ذلك مراجعة البيانات الثانوية وتقييمها وتحليل وثائق المشروع، وطبقت هذه الدراسة على عدد (18) مختصاً من العاملين في إدارة الحالة في منظمة طفل الحرب العالمية والكتلة الفرعية لحماية الطفل شمال شرق سوريا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التدريب الإدارة حالة حماية الطفل عن بعد يتطلب دعماً تقنياً مستمراً بعد التدريب من خلال الإشراف والتوجيه والدعم الفني للعاملين في إدارة الحالة ويمكن تقليل هذا الدعم فيما بعد مع مرور الوقت وزيادة القدرات.

- هدفت دراسة أبو العلاء (2020): السعودية. إلى تحديد طبيعة وأشكال العنف الممارس ضد الأطفال التي يتعامل معها الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، والتعرف على أسباب العنف الممارس ضد الأطفال والآثار السلبية الناجمة عنه، كما يستهدف تحديد الأدوار، المهارات والأدوات المهنية التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة لمواجهة العنف الممارس ضد الأطفال، التعرف على الأساليب العلاجية الممارسة من الأخصائيين الاجتماعيين مع الأطفال المعنفين من منظور طريقة خدمة الفرد. يعد البحث الحالي من البحوث الوصفية ذات الطبيعة الكمية التي تهدف الحصول على بيانات رقمية، يعتمد البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل لجميع الأخصائيات/الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تم جمع بيانات البحث الحالي من خلال استمارة استبيان، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج والتي من أهمها: أن للأخصائيين الاجتماعيين دور في الحماية الاجتماعية للأطفال المعنفين من خلال المهارات المهنية التي تتحقق في الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين مع الأطفال المعنفين بوحدة الحماية الاجتماعية المتمثلة في: المهارة في الملاحظة، إجراء المقابلات، تكوين العلاقة المهنية والمهارة في مساعدة الطفل على فهم مشكلته...
- هدفت دراسة العبدالكريم (2020): السعودية إلى التعرف بإدارة الحالة وماهيتها وخطوات تطبيقها، ومدى مناسبتها للمجتمع السعودي، اتبعت الباحثة المنهج الوثائقي، وهو أحد المناهج الكيفية، واعتمدت في ذلك على مسح للمراجع والأدبيات المتاحة ذات العلاقة بالموضوع، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الدراسة تناقش الموضوع من جانب نظري بحث: كموضوع تفتقر إليه أدبيات الخدمة الاجتماعية المدونة باللغة العربية، وهذه المحاولة تمنح الأخصائيين الاجتماعيين فرصة لمحاولة تجريب هذا الأسلوب أثناء الممارسة المهنية مع العملاء، ومحاولة الكتابة عن ذلك من وجهة نظر علمية، كما يمكن للباحثين أخذ الموضوع -أو أحد جزئياته- وإجراء دراسات ميدانية للكشف عن فاعلية تطبيق أسلوب إدارة الحالة مع العملاء؛ بما يثري الموضوع نظرياً، ويعود بالفائدة على مهنة الخدمة الاجتماعية وممارستها من ناحية عملية
- هدفت دراسة علي (2020): مصر استهدفت عرض رؤية لبناء نموذج الإدارة الحالية لتحسين نوعية حياة أطفال بلا مأوى وكذلك تدريب الأخصائيين العاملين مع أطفال بلا مأوى على كيفية تطبيق النموذج لتحسين نوعية حياة أطفال بلا مأوى من خلال برنامج تدريبي. تحديد بعض مؤشرات تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين للنموذج بعد تنفيذ البرنامج التدريبي. وجاءت من أولى نتائج هذه الدراسة هو بناء نموذج لإدارة الحالة لتحسين نوعية حياة أطفال بلا مأوى
- هدفت دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (2018): بالأردن. إلى إجراء تقييم شامل لاستجابة إدارة الحالات المتخصصة المدعومة من قبل اليونيسف في الأردن ومعرفة دور إدارة حالة حماية الطفل المدعومة من قبل اليونيسف في تلبية احتياجات الأطفال المعرضين للخطر في الأردن خلال الفترة 2013-2017، واستخدمت الدراسة مجموعة من أساليب البحث المختلفة لتقييم أنشطة إدارة حالات حماية الطفل التي تدعمها اليونيسف، إلى جانب مراجعة وتحليل المصادر والبيانات الثانوية، حيث اعتمد التقييم على البحث التشاركي لجمع وتحليل البيانات الأولية والنوعية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الآتي: حققت إدارة الحالة تأثيرات إيجابية إلى حد كبير في حالة معيشة الأطفال وأسره من خلال معالجة الاحتياجات السائدة للحالات من خلال توفير الخدمات المباشرة وربطها بالخدمات المتاحة، وذلك من خلال دعمهم للتعامل بشكل أفضل مع الوضع الذي يواجهونه ومن خلال دعم الأطفال والأسر في الحد من مخاطر التخفيف من السلوك، والذي غالباً ما يؤدي إلى مخاوف تتعلق بالحماية. أن أنشطة إدارة الحالات، ولا سيما أنشطة التوعية التي أجرتها معظم مؤسسات إدارة الحالات، كان لها تأثير على وعي الناس بالخدمات المتاحة لهم.

2-2-2-دراسات سابقة بالإنجليزية:

- هدفت دراسة بت دوت yee, don (1990): إلى تقدير الجودة في إدارة الحالة والتي استهدفت تقدير الجودة في إدارة الحالة، ولقد حددت الدراسة ثلاث مقاييس باعتبارهم أشكال الجودة في إدارة الحالة يمكن الاسترشاد بهم وهم (الاتصال بالعملاء- تنوع الخدمات- تكلفة الخدمة)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتصال بالعملاء والتعرف على احتياجاتهم كما يرونها، بالإضافة إلى تنوع الخدمات التي تقدمها المنظمات بما يتلاءم واحتياجات المجتمع، من العناصر الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في تقدير الخدمات بمؤسسات رعاية الطفولة كما بينت الدراسة أيضاً أن لمدراء المؤسسات دوراً فعالاً في رفع كفاءة إدارة الحالة، حيث يجب عليهم الاهتمام بالتأكد من وصول الرعاية للعملاء.
- هدفت دراسة ريتا مونتاجو، rita montague (1993): إلى تقدير دور الأخصائي الاجتماعي في ممارسة إدارة الحالة لكبار السن والتي استهدفت تطبيق نموذج إدارة الحالة للمسنين وتقويم دور الأخصائي الاجتماعي في ممارسة إدارة الحالة لكبار السن، وكذلك تقييم القيم المعرفية والمهارات الخاصة بإعداد الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع كبار السن، وأوضحت الدراسة تأثير المستوى التعليمي ومستوى

معارف ومهارات الأخصائي الاجتماعي على أدائه لإدارة الحالة الفردية مع كبار السن، كما أشارت النتائج إلى أهمية تدريس وتعليم مناهج إدارة الحالة بكليات الخدمة الاجتماعية إلى جانب أهمية التخطيط لإعداد مدير الحالة.

- هدفت دراسة رام كنان، ram canon، (1994): إلى معرفة مفهوم إدارة الحالة في خدمة الحالة لذوي الأمراض المزمنة والتي استهدفت مراجعة وتقويم مكونات مفهوم إدارة الحالات في خدمة الفرد: لذوي الأمراض المزمنة، حيث أشارت الدراسة إلى أن نموذج إدارة الحالة يعتبر من أكثر الموضوعات شيوعاً أو شعبية في الوقت الحالي في مجالات الخدمة الاجتماعية، خاصة مع الأمراض المزمنة، كما أكدت الدراسة على فاعلية هذا الأسلوب رغم أن آثاره تظهر على المدى الطويل، كما أوضحت الدراسة أن من المثير للدهشة أن دولاً عديدة قد حذت حذو المنهج الأمريكي في تطبيق هذا النموذج، لذا على الأخصائيين الاجتماعيين أن يقيموا درجة الاستفادة من هذا النموذج وعلى وجه الخصوص في ضوء ثقافتهم وأوضاعهم.
- هدفت دراسة جوهانسون ناليا، Johannes naleppa (1995): إلى تطوير أحد نماذج إدارة الحالة للعمالء من المسنين والتي استهدفت إجراء اختبار ميداني وتطوير لأحد نماذج إدارة الحالات للعمالء من المسنين، وقد تم التدخل من خلال أربعة ممارسين كل منهم يعمل مع (10) عملاء في فترة تجاوزت ثلاثة أشهر، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ممارسة هذا النموذج كان له تأثير في ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المسنين.
- هدفت دراسة جلوفر جون Glover don (1995) إلى استخدام نموذج إدارة الحالة مع المصابين بأمراض نفسية وعقلية على مستوى ادائهم الاجتماعي والالتحاق بالمستشفى والتي استهدفت تحديد أثر استخدام نموذج إدارة الحالات مع المصابين بأمراض نفسية وعملية على مستوى أدائهم الاجتماعي والالتحاق بالمستشفى، وقد استخدم البحث مجموعتين أحدهما ضابطة والأخرى تجريبية ثم استخدم أسلوب إدارة الحالة معهم والأخرى تركت للعلاج العادي بالمستشفى، وقد استمرت التجربة فترة تسعة أشهر، وكان من أهم نتائجها حدوث تحسن.

3-2-2-3- التعقيب على الدراسات السابقة: -

من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة، وجد أن لم يسبق أن تم إجراء دراسات عن دور أنظمة إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين على المستوى المحلي في الجمهورية اليمنية رغم قلتها إلا أن الدراسات التي تخص أنظمة حماية الطفل ونظام إدارة الحالة تم استعراضها في هذه الدراسة ووجد الباحث أنها تتنوع في أهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، وأدواتها، وأساليبها الإحصائية، ونتائجها، ومدى علاقتها بالدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لذلك:

- تناولت بعض الدراسات تحديد محددات ممارسة إدارة الحالة عند تطبيق لائحة الانضباط المدرسي، كدراسة نصار ودراسة عبدالرزاق.
- تناولت الدراسات السابقة في تناولها للموضوعات المتعلقة بواقع الدور التربوي أنظمة إدارة الحالة للأطفال المستضعفين حيث تناولت إدارة الحالة بشكل مهني ليس كنظام متكامل كدراسة، (عبدالرزاق، 2020).
- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة، (نصار، 2019)، ودراسة (عبدالرزاق 2020)، في التركيز على مجالات إدارة الحالات، ومحددات الممارسة المهنية، والخطوات والخدمات المقدمة والأخصائيين الاجتماعيين (مدراء الحالات)، ولم تتشابه تماماً مع أي دراسة سابقة.
- تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بيئة التطبيق من حيث تناولها دور نظام إدارة الحالة، حيث أن دراسة نصار ودراسة عبدالرزاق كانت البيئة التطبيقية لهم هي مصر والاردن، وبقية الدراسات تنوعت البيئات التي طبقت فيها ما بين بيئات محلية، وعربية، وأجنبية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف معها، حيث لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة نظام إدارة الحالة في بيئة التطبيق التي اعتمدها الباحث وهي النظام في الجمهورية اليمنية.
- تتفق هذه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي؛ باعتباره المنهج الملائم للدراسات الإنسانية.
- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المعالجات الإحصائية المستخدمة، وهي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية.

جوانب الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة في الدراسة الحالية: --

يمكن القول أن الدراسات السابقة لها دور مهم في تعزيز الدراسة الحالية وإنضاج مساراتها، والاستفادة من نتائجها في مناقشة النتائج التي ستوصل إليها الدراسة الحالية، رغم وجود بعض الاختلافات في أغلبها من حيث الأهداف والأدوات والأساليب، إن تنوع الدراسات السابقة، وتناولها جوانب كثيرة وقد أكسبت الدراسات السابقة الباحث سعة في الاطلاع بكل الجوانب التي تتعلق بدور لنظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية.

ونجمل استفادة البحث الحالي من الدراسات والبحوث السابقة في الجوانب الآتية: -

- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عرض مشكلة الدراسة وأهميتها وفي التعرف علي دور لنظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية.
- وكذلك في التعرف علي وجود الكثير من المعوقات التي تواجه ممارسة النظام لأدواره ومنها التي تؤثر سلبيا في أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره وأوصت هذه الدراسات بتنظيم دورات تدريبية للأخصائيين تعبر عن احتياجاتهم من المعارف والمهارات بهدف تنمية هؤلاء الأخصائيين ومساعدتهم على مواجهة معوقات الممارسة وكيفية التعامل معها.

سأدسأ: بما تتميز الدراسة الحالية:

- الاعتماد على أساليب تعقيب متقدمة مثل المراجعة النظرية وتحليل النتائج بشكل موضوعي ودقيق.
- كما تميزت بتنوع أدوات البحث، فلم يكتفي الباحث بأداة الاستبانة فقط في جمع البيانات بل وأستخدم أداة الملاحظة بالمعايشة كما أستخدم أداة المقابلة غير المقننة مع زملائه العاملين بالنظام وجمع منهم الكثير من المعلومات؛ مما يعطي نتائجها الدقة والقابلية في التعميم.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

1-3- منهج البحث:-

تم اتباع منهجين هما الآتي:

الأول: المنهج الوصفي المسحي: وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة وإخضاعها للدراسة التحليلية وتم اتباع هذا المنهج في هذا البحث لمعرفة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القائمين عليه.

الثاني: منهج البحث الأنتوجرافي وإحدى أدواته وهي الملاحظة بالمعايشة.

2-3- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من إجمالي الأخصائيين الاجتماعيين (مدراء الحالة - مشرفي الحالة - إداري النظام) العاملين في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين، والموزعين على إدارات الخدمة الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومكاتب في 15 محافظة في الجمهورية اليمنية، والبالغ عددهم وفقا للإحصائيات الرسمية للعام 2024م (1219) عامل وعاملة، وكما يوضحهم الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) يوضح إجمالي أفراد مجتمع البحث

المجتمع	ذكور	اناث	إجمالي
إدارات النظام في 22 محافظة يمنية	737	482	1219

ويتضح من الجدول رقم (1) أعلاه لنا الآتي:

أن إجمالي مجتمع البحث الفعليين بلغ 1219 من الذكور والإناث

إن إجمالي الذكور 737 عامل

وإجمالي مجتمع البحث من الاناث 482 عاملة

3-3- عينة البحث:

1- تمثلت عينة البحث الحالي بعينة عشوائية طبقية، وتكونت عينة البحث من (245) عامل وعاملة في النظام الوطني لإدارة الحالة في 15 محافظة، حيث أختارها الباحث استنادا لبعض المواصفات التي تتمتع بها عينة بحثه، وذلك حتى تكون البيانات المستسقة معبرة بصدق عن الاختلافات بين أفراد العينة (غربي، 2006، 137).

2- توزيع أفراد عينة البحث المشاركون بحسب الوظيفة

الجدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة البحث المشاركون بحسب نوع الوظيفة

مدراء الحالة	مشرفي الحالة	الإداريين في النظام	الإجمالي
200	39	11	250

ويتضح من الجدول رقم (2) أعلاه لنا الآتي:

- إن توزيع أفراد عينة البحث المشاركون بحسب الوظيفة تتوزع على ثلاث وظائف وهي:
- أن إجمالي عينة البحث من وظيفة مدراء الحالة وبلغ 200 وظيفة ويمثلون نسبة (80%) من إجمالي العينة
- أن إجمالي عينة البحث من وظيفة مشرفي الحالة وبلغ 39 وظيفة وبنسبة (15، 6%) من إجمالي العينة
- أن إجمالي عينة البحث من وظيفة الإداريين وبلغ 11 وظيفة وبنسبة (2، 11%) من إجمالي العينة
- وبلغ المجموع الكلي لهم 250 موظفاً يعملون بالنظام الوطني في 15 محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية.

4-3-أداة البحث

للإجابة عن أسئلة البحث صمم الباحث الأداة وقام بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالخلفية النظرية للبحث، وبحسب أهدافه المرسومة وقام ببناء أداة تمثلت بأستبانة خماسية التقدير مكونة من عدد (19) فقره موزعه على ثلاثة مجالات أساسية.

5-3-إجراءات تنفيذ البحث:-

بعد إعداد الباحث لأستبانة الدراسة واستكمال إجراءات الصدق والثبات، قام الباحث بإجراءات تنفيذ البحث، من خلال الخطوات الآتية:

- **صدق الأداة:** تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين وهما:
 - 1- صدق المحكمين: فبعد الانتهاء من إعداد أداة البحث بصورتها الأولية، تم القيام بإجراءات منهجية خاصة لمعرفة الصدق الظاهري للأداة، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:
 - تم عرض الأداة بصورتها الأولية على لجنة من المحكمين المتخصصين والخبراء في نظام إدارة الحالة وعلم الاجتماع التربوي والخدمة الاجتماعية؛ وذلك بهدف التأكد من سلامة الإجراءات المنهجية في تصميم مجالات أداة البحث في كل مجال، وطلب منهم تحديد مدى صلاحية كل عبارة وانتمائها للمجال، ووضع الملاحظات الأولية حولها من حيث التعديل أو الحذف أو الإضافة، وأعطى لهم الوقت الكافي للتحكيم لأكثر من أسبوعين - بعد القيام بعملية جمع الأداة من الخبراء المتخصصين، تم القيام بتحليل النتائج النهائية وإخراج الأداة بصورتها النهائية، حيث بلغت عدد العبارات المعتمدة في صورتها النهائية (26) عبارة.
 - تم اعتماد نسبة الاتفاق (80%) معياراً لقبول أي عبارة أو استبعادها؛ بحيث تعتمد كل عبارة تحصل على نسبة الاتفاق المحددة، وحذف العبارة الذي تحصل على أقل من النسبة المحددة، والبدء بإجراء التعديلات في ضوء نتائج وملاحظات لجنة التحكيم.
 - بعد الإنتهاء من تعديل أداة، البحث بحسب نتائج تحكيم لجنة التحكيم بلغت عدد عبارات الاستبانة بصورتها النهائية (26) عبارة تعبر كل عبارة منها عن دورالنظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية
 - ثبات الاداة:
 - بعد الانتهاء من إجراءات صدق أداة البحث، تم القيام باستخراج ثبات أداة البحث باستخدام طريقة التطبيق وإعادة التطبيق لمعرفة ثبات الأداة؛ حيث تم اختيار عينة من العاملين في النظام بلغ عددهم (10) أفراد من خارج عينة الدراسة، وتم تطبيق الأداة عليهم واستخراج النتائج الخاصة بالتطبيق الأول، وبعد مرور (15) يوماً تم إعادة تطبيق الأداة على العاملين أنفسهم، وتحليل النتائج الخاصة بالتطبيق الثاني وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون، وبعدها تم حساب الاتساق الداخلي للعبارات وفق معامل (ألفا كرونباخ) وكانت نتائج الثبات الإجمالية للأداة (0، 91)
 - حيث بلغ معامل " ألفا كرونباخ" للثبات (0.96) للمجالات، وبطريقة التجزئة النصفية بلغ (0.85) وعامل ارتباط بيرسون (0.93) وذلك على مستوى المجالات الأخرى للأداة وهو ما يشير إلى تمتع أداة البحث بقيمة ثبات عالية.
- عقد اللقاءات مع الخبير الإحصائي؛ بهدف تصميم قاعدة بيانات ومعلومات آلية في الحاسب الآلي.
- البدء بعملية تفرغ البيانات الميدانية لنتائج الخبراء المشاركين على برنامج الحاسب الآلي واستخراج نتائج الدراسة
- القيام بعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

6-3-أساليب تحليل البيانات: Statistical methods:

استخدام الباحث برنامج الحقيبة الإحصائية (SPSS) لتحليل نتائج الدراسة الكمية؛ حيث تم استخدام الأساليب الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لحساب ترتيب العبارات بكل مجال من مجالات الإستبانة.
- معامل الفا - كرونباخ، وسيرمان لإيجاد الصدق و الثبات.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها

4-1 نتائج الإجابة على السؤال الرئيس: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القائمين عليه؟"

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي المجالات الثلاثة جاء بدرجة "متوسطة" إذ حصل على متوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.53) ووزن نسبي (68.36%)، جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية على مستوى المجالات والكلية للاستبانة

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التوافر
الثالث	خدمات الحماية الترفيهية الداعمة	3.65	0.94	73.55%	1	كبيرة
الثاني	خدمات الحماية التعليمية	3.30	1.26	66.28%	2	متوسطة
الأول	خدمات الحماية الإنسانية	3.26	0.96	65.27%	3	متوسطة
	المتوسط العام للمجالات	3.40	1.53	68.36%		متوسطة

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية

ومن خلال المعطيات الإحصائية بالجدول رقم (3) أعلاه نتضح لنا النتائج الآتية:

- 1- هناك تفاوت واضح في درجة ونسبة توفر كل مجال لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية بالواقع العملي والاجتماعي المعاش؛ حيث:-
حصل مجال "خدمات الحماية الترفيهية الداعمة" على المرتبة الأولى بدرجة توافر "كبيرة" وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.94) ووزن نسبي (73.55%)،
جاء بالمرتبة الثانية مجال "خدمات الحماية التعليمية" بدرجة توافر "متوسطة" وبمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (1.26) ووزن نسبي (66.28%)،
جاء بالمرتبة الثالثة مجال "خدمات الحماية الإنسانية" بدرجة توافر "متوسطة" وبمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.96) ووزن نسبي (65.27%)،

2- مناقشة للنتائج الخاصة بترتيب المجالات للدراسة.

يعزو الباحث أسباب مجي مجال "خدمات الحماية الترفيهية الداعمة" بالمرتبة الأولى إلى تنفيذ الأنشطة المختلفة في الدعم النفسي الأولي والمساحات الآمنة والدعم النفسي بمستوياته المختلفة بشكل كبير منذ تأسيس النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن في العام 2012م حيث أن العاملين يقومون بتنفيذ هذه الأنشطة بسهولة ويسر لأنها أنشطة دعت من منظمة اليونيسيف بشكل كبير ونفذت العديد من الأنشطة ومن خلال التدريبات اكتسب مدراء الحالة خبرات كبيرة في تقديم خدمات الحماية الترفيهية بسهولة فيمكن لمدير الحالة أن يعمل جلسة توعية ارشادية للطفل واسرته بسهولة ويسر كما يمكنه تنفيذ تمارين الدعم النفسي الأولي مع الأطفال بسهولة وهي أنشطة تحقق الحماية الترفيهية الداعمة للأطفال المستضعفين لهذا جاء هذا المجال بالمرتبة الأولى وبدرجة توافر كبيرة.

ب- مجي مجال "خدمات الحماية التعليمية" بالمرتبة الثانية فيعزوها الباحث إلى أن خدمة إعادة الأطفال المتسربين إلى المدارس هي من الخدمات المتاحة بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة الممولة لإدارة الحالة منذ تأسيس النظام و تمت الاستجابة لخدمات الحماية التعليمية من خلال هذه الأنشطة وتنفيذ منهجية إدارة الحالة التي تهدف إلى حل مشكلات الأطفال ورعايتهم وكانت مشكلة عمالة الأطفال من أكثر المشكلات التي تم معالجتها حيث كان من ضمن نقاط الضعف للأطفال الذين يعانون من مشكلة عمالة الأطفال موضوع التسرب من التعليم أو الانقطاع عن التعليم بسبب العمل وبرزت احتياجات هؤلاء الأطفال إعادة الدمج بالمدارس وقد تم إعادة دمج أعداد كبيرة بالتعليم بالمدارس لهذا جاء هذا المجال بالمرتبة الثانية.

ج- مجي مجال "خدمات الحماية الإنسانية" بالمرتبة الثالثة ويعزو الباحث مجي هذا المجال بالمرتبة الثالثة والأخيرة وذلك لقلة تقديم النظام لخدمات الحماية الإنسانية كتوفير المأوى الذي يتطلب نفقات مالية والنظام يعتمد على الخدمات المتاحة التي لا يتوفر في خارطة مقدمي الخدمات

4-1- نتائج الإجابة على السؤال الفرعي الأول: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال "خدمات الحماية الإنسانية" من وجهة نظر القائمين عليه؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المثوي لنتائج إجابات أفراد العينة البالغة. ن(245) فرداً على عبارات هذا المجال.

ولقد كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي عبارات مجال "خدمات الحماية الإنسانية" بدرجة متوسطة "اذ حصل على متوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.96) وبوزن نسبي (65.27%).

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لمجال "خدمات الحماية الإنسانية.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التوافر
4	لنظام دور في توفير خدمات لم شمل الطفل وتقفي الأثر للأطفال.	3.78	0.90	75.57%	1	كبيرة
3	لنظام دور في توفير خدمات إعادة التأهيل والدمج.	3.63	0.90	72.62%	2	كبيرة
5	لنظام دور في توفير خدمات العون القانوني.	3.45	0.96	69.10%	3	كبيرة
7	يقدم النظام بشكل مباشر أو عبر المسار التحويلي خدمات تعمل على بناء القدرات والمهارات وسبل العيش.	3.20	0.92	63.93%	4	متوسطة
6	لنظام دور في توفير الاحتياجات الأساسية للطفل المستضعف.	3.20	0.94	64.10%	5	متوسطة
8	لنظام دور في توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.	3.14	1.01	62.70%	6	متوسطة
2	لنظام دور في توفير خدمات الصحة وتشمل العلاج والعمليات الجراحية.	2.91	1.04	58.20%	7	متوسطة
1	لنظام دور في توفير خدمات المأوى للأطفال وأسرهم.	2.80	1.02	55.98%	8	متوسطة
	المتوسط العام للمجموع الكلي	3.26	0.96	65.27%		متوسطة

يتضح من الجدول السابق أعلاه الآتي:

- 1- أن مجال "خدمات الحماية الإنسانية" جاء في مستويين هما:
 - أ- المستوى الأول: درجة توافر بدرجة "كبيرة" للعبارات (3 4 5) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.78 - 3.45) ووزن نسبي تراوح ما بين (75.57% - 69.10%).
 - ب- المستوى الثاني: درجة توافر بدرجة "متوسطة" للعبارات (1 2 6 7 8) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.20 - 2.80) ووزن نسبي تراوح ما بين (64.10% - 55.98%).
- 2- أن أعلى العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت العبارات الآتية: -
 - أ- العبارة رقم (4) بالاستبانة ونصها للنظام دور في توفير خدمات لم شمل الطفل وتقفي الأثر ""؛ جاءت بالمرتبة (1)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.90) وبوزن نسبي (75.57%) وبدرجة كبيرة.
 - تبين هذه العبارة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تقديم خدمة حماية إنسانية متمثلة في توفير خدمات لم شمل الطفل وتقفي الأثر للأطفال المستضعفين.
 - ب- العبارة رقم (3) بالاستبانة ونصها للنظام دور في توفير خدمات إعادة التأهيل والدمج "؛ جاءت بالمرتبة (2)؛ وبمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.90) وبوزن نسبي (72.62%) وبدرجة توفر كبيرة
 - ويعزى ذلك إلى سهولة قيام مدراء الحالة بالقيام بهذه الخدمة غير المكلفة والتي تعتمد على العلاقات الشخصية والمهارات والخبرات المكتسبة.
 - ج- العبارة رقم (5) بالاستبانة ونصها للنظام دور في توفير خدمات العون القانوني. "؛ جاءت بالمرتبة (3)؛ وبمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.96) وبوزن نسبي (69.10%) وبدرجة توفر كبيرة

ويعزى ذلك إلى تمويل خدمات الحماية المتعلقة بالعون القانونية من قبل المنظمات المانحة.

3- أن أضعف العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت للعبارات الآتية:-

أ- العبارة رقم (6) بالإستبانة ونصها " للنظام دور في توفير الاحتياجات الأساسية للطفل المستضعف. " جاءت بالمرتبة (4) في هذا المجال؛ حيث حصلت متوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (0.94) وبوزن نسبي (64.10%) وبدلالة وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن النظام قائم في خدماته على الموارد المتاحة ولا يوجد في خارطة مقدمي الخدمات خدمة توفير الإحتياجات الأساسية بشكل متاح

ب- العبارة رقم (8) بالإستبانة ونصها " للنظام دور في توفير خدمات التبني والرعاية البديلة. "؛ جاءت بالمرتبة (5)؛ ومتوسط حسابي (3.14) وبانحراف معياري (1.01) وبوزن نسبي (62.70%) وبدرجة متوسطة.

ويرى الباحث إن ذلك يرجع إلى عدم تفعيل النظام للأنحة الرعاية البديلة وتعميمها على كل محافظات الجمهورية.

3-4- نتائج الإجابة على السؤال الفرعي الثاني: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال تقديم خدمات الحماية التعليمية من وجهة نظر القائمين عليه؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي لنتائج إجابات أفراد العينة البالغة (245) فرداً على عبارات هذا المجال.

ولقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي عبارات مجال " خدمات الحماية التعليمية جاء " بدرجة متوسطة " اذ حصل على متوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (1.26) وبوزن نسبي (66.28%)

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لمجال " خدمات الحماية التعليمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التوافر
1	لنظام دور في إعادة الكثير من الأطفال الى المدرسة بعد تسريحهم.	3.65	1.03	73.03%	1	كبيرة
9	تقديم خدمات تحديد الهوية وشهادة الميلاد. للطلبة المقبلين على التعليم في الصفوف الأولى	3.61	0.96	72.13%	2	كبيرة
2	لنظام دور في دمج الأطفال المستضعفين في المدارس.	3.55	1.06	70.98%	3	كبيرة
7	تقديم خدمات التعليم سواء في المدرسة أو في الموقع، / أو الدروس الخاصة التعليمية.	3.52	0.97	70.41%	4	كبيرة
8	لنظام دور في تقديم خدمات الحماية التعليمية من خلال خدماته في تعليم الأطفال النازحين.	3.39	1.05	67.79%	5	متوسطة
12	لنظام دور في الحد من حرمان الفتاة من التعليم.	3.33	1.07	66.64%	6	متوسطة
6	لنظام دور في مواجهة المشكلات التي تبعد الفتاة عن الالتحاق ومواصلة التعليم	3.27	1.01	65.41%	7	متوسطة
10	تقديم خدمة دعم التعلم وبناء المهارات أو التدريب المهني.	3.25	0.97	64.92%	8	متوسطة
5	لنظام دور في مواصلة الأطفال للتعليم في أماكن احتجازهم في دور الأحداث ودور الرعاية.	3.20	1.13	64.10%	9	متوسطة
4	تقديم المساعدة التعليمية للأطفال المستضعفين كالحقيبة المدرسية.	3.18	1.03	63.52%	10	متوسطة
11	تقوية مستويات الأطفال التعليمية من خلال دروس التقوية والتدريب	2.97	0.98	59.34%	11	متوسطة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التوافر
3	توفير الكتب المدرسية والقرطاسية والأثاث والمواد التعليمية للأطفال المستضعفين في المدارس	2.70	1.06	54.07%	12	متوسطة
	المتوسط العام للمجموع الكلي	3.30	1.26	66.28%		متوسطة

يتضح من الجدول السابق أعلاه الآتي:

- 1- أن مجال "خدمات الحماية التعليمية" جاء في مستويين هما:
 - أ- المستوى الأول: درجة توافر بدرجة "كبيرة" للعبارات (19 7 2) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.65 - 3.52) ووزن نسبي تراوح ما بين (73.03% - 70.41%).
 - ب- المستوى الثاني: درجة توافر بدرجة "متوسطة" للعبارات ((12 8 10 6 5 11 3) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.39 - 2.70) ووزن نسبي تراوح ما بين (67.79% - 66.28%).
- 2- أن أعلى العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت العبارات الآتية: -
 - أ- العبارة رقم (1) بالإستبانة ونصها للنظام دور في إعادة الكثير من الأطفال إلى المدرسة بعد تسريحهم ""؛ جاءت بالمرتبة (1)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.03). وبوزن نسبي (73.03%) وبدرجة كبيرة.
 - تبين هذه العبارة دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تقديم خدمة حماية تعليمية متمثلة في إعادة الكثير من الأطفال إلى المدرسة بعد تسريحهم وهي من الخدمات المتاحة والمتوفرة ضمن خارطة مقدمي الخدمات
 - ب- العبارة رقم (9) بالاستبانة ونصها تقديم خدمات تحديد الهوية وشهادة الميلاد. للطلبة المقبلين على التعليم في الصفوف الأولى "؛ جاءت بالمرتبة (2)؛ وبمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.90) وبوزن نسبي (72.62%) وبدرجة توفر كبيرة ويعزى ذلك إلى سهولة قيام مدراء الحالة بالقيام بهذه الخدمة غير المكلفة وأيضاً وجود برامج ممولة لهذا الخصوص من المنظمات الداعمة

- 3- أن أضعف العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت للعبارات الآتية: -
 - أ- العبارة رقم (8) بالإستبانة ونصها "لنظام دور في تقديم خدمات الحماية التعليمية من خلال خدماته في تعليم الأطفال النازحين." جاءت بالمرتبة (5) في هذا المجال؛ حيث حصلت متوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (1.05) وبوزن نسبي (67.79%) وبدرجة متوسطة.
 - ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود جهات أخرى تقدم خدمات للنازحين مثل إتحاد نساء اليمن.
 - ب- العبارة رقم (12) بالإستبانة ونصها "لنظام دور في الحد من حرمان الفتاة من التعليم."؛ جاءت بالمرتبة (6)؛ ومتوسط حسابي (3.27) وانحراف معياري (1.07) وبوزن نسبي (66.64%) وبدرجة متوسطة.
 - ويرى الباحث إن ذلك يرجع إلى أن أغلب الفتيات المحرومة من التعليم من المناطق الريفية البعيدة وخارطة عمل النظام الوطني لا تصل إلى كل المناطق الريفية البعيدة لذلك جاءت استجابة أفراد العينة بهذا المستوى.
- 4- نتائج السؤال الفرعي الثاني: "ما دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية في مجال "تقديم خدمات الحماية الترفيهية الداعمة" من وجهة نظر القائمين عليه؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المثوي لنتائج إجابات أفراد العينة البالغة (245) فرداً على عبارات هذا المجال.

ولقد كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية لإجمالي عبارات مجال "تقديم خدمات الحماية الترفيهية الداعمة" بدرجة كبيرة " إذ حصل على متوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.94) وبوزن نسبي (73.05%)، كما هو موضح بالجدول (6)

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لمجال "خدمات الحماية الترفيهية مرتبة تنازلياً

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التوافر
2	لنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي الأولي	4.17	0.85	83.36%	1	كبيرة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التوافر
3	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأسرة.	3.86	0.89	77.13%	2	كبيرة
1	للنظام دور في خلق بيئة آسرة جاذبة من خلال تقديم خدمات الاستشارة الفردية والجماعية للأسر	3.85	0.85	77.05%	3	كبيرة
4	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القائم على المجتمع	3.61	0.98	72.13%	4	كبيرة
5	للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المركز الغير متخصص للطلبة المدارس.	3.48	0.96	69.59%	5	كبيرة
7	للنظام دور في الحد والتخفيف من درجة العنف الذي يتعرض له الأطفال من أسرهم	3.41	1.05	68.20%	6	كبيرة
6	للنظام دور في توفير برامج تعليم قائمة على الدعم النفسي للأطفال أثناء الطوارئ وفي الكوارث.	3.20	1.06	63.93%	7	متوسطة
	المتوسط العام للمجموع الكلي	3.65	0.94	73.055%		كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

- 1- أن مجال " خدمات الحماية الترفهية الداعمة " جاء في مستويين هما:
 - أ- المستوى الأول: درجة توافر بدرجة "كبيرة" للعبارات (1 2 3 4 5 7) حيث حصلت على متوسط حسابي تراوح ما بين (3.41 - 4.17) ووزن نسبي تراوح ما بين (68.20% - 83.36%).
 - ب- المستوى الثاني: درجة توافر بدرجة "متوسطة" للعبارات (6) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.20) ووزن نسبي (63.93%).
- 2- أن أعلى العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت العبارات الآتية: -

العبارات رقم (1) بالاستبانة ونصها " للنظام دور في خدمات الحماية الترفهية الداعمة من خلال تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي الأولي للأطفال المستضعفين " ؛ جاءت بالمرتبة (1)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي (4.17) وبانحراف معياري (0.85) وبوزن نسبي (83.36%) وبدرجة كبيرة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الدور الكبير الذي قام به النظام الوطني من خلال تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالدعم النفسي والمساحات والأنشطة المختلفة التي نفذها النظام
- ج- العبارة رقم (3) بالاستبانة ونصها " للنظام دور في تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القائم على الأسرة؛ جاءت بالمرتبة (3)؛ وبمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.89) وبوزن نسبي (77.13%) وبدرجة توفر كبيرة

ويعزو الباحث ذلك إلى أن للنظام الوطني متخصصين تم تدريبهم على تقديم الدعم النفسي المركز الغير متخصص والذين تم من خلاهم تقديم هذا النوع من الخدمات والتي تنعكس إيجاباً على إيجاد بيئة آسرة جاذبة

- 3- أن أضعف العبارات في هذا المجال وفقاً لإجابات أفراد العينة فكانت للعبارات الآتية: -
 - أ- العبارة رقم (6) بالاستبانة ونصها " للنظام دور في توفير برامج قائمة على الدعم النفسي للأطفال أثناء الطوارئ وفي الكوارث.. بالمرتبة 7 في هذا المجال؛ حيث حصلت متوسط حسابي (3.20) وبانحراف معياري (1.06) وبوزن نسبي (63.93%) وببدالة وبدرجة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تبائن حالات الطوارئ في البلاد من محافظة إلى أخرى وبالتالي التباين في الاستجابة فالمستجيبين من عينة البحث الذين ينتمون لمناطق لا تعتبر منطقة طوارئ جعل من استجاباتهم أقل أنعكس على جعل هذه العبارة بدرجة متوسطة

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي يستنتج الباحث الآتي:

- أن جميع مجالات الدراسة الثلاثة لدور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية؛ توجد " بدرجة توافر " ومتوسطة " وبمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.53) ووزن نسبي (68.36%)،
- إن دور النظام الوطني لإدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية دور إيجابي وملاموس في مجال " تقديم خدمات الحماية الترفهية الداعمة حيث جاء هذا المجال بالمرتبة الأولى في نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بدرجة توافر " كبيرة " وبمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.94) ووزن نسبي (73.055%) .
- ليس للنظام الوطني لإدارة الحالة بالجمهورية اليمنية أي دور إيجابي وملاموس في خدمات الحماية التعليمية المتعلقة بتوفير الكتب المدرسية والقرطاسية والأثاث والمواد التعليمية للأطفال المستضعفين
- أتضح من خلال نتائج الدراسة إن للنظام دور محدود في خدمات الحماية التعليمية المتعلقة في الحد من حرمان الفتاة من التعليم و في تعليم الأطفال النازحين.
- أتضح من خلال نتائج الدراسة إن للنظام دور محدود في تقديم المساعدة التعليمية للأطفال المستضعفين كالحقيبة المدرسية

التوصيات والمقترحات.

في ضوء النتائج والإستنتاجات التي توصلت لها هذه الدراسة؛ يوصي الباحث قيادة النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في الجمهورية اليمنية؛ بضرورة توفير خدمات الحماية للأطفال المستضعفين كالاتي:-

جدول رقم (7) التوصيات في ضوء نتائج الدراسة

نوعها	تفاصيل إجراءات توفير خدمات الحماية للأطفال المستضعفين
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات لم شمل الطفل وتقفي الأثر للأطفال.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات إعادة التأهيل والدمج.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات العون القانوني.
خدمات حماية الإنسانية	الاحتياجات الأساسية للطفل المستضعف.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات التبني والرعاية البديلة.
خدمات حماية الإنسانية	توفير خدمات الصحة وتشمل العلاج والعمليات
خدمات حماية تعليمية	برامج تعليم الفتاة الريفية عن الالتحاق ومواصلة التعليم
خدمات حماية تعليمية	دعم التعلم وبناء المهارات أو التدريب المهني.
خدمات حماية تعليمية	تعليم الأطفال في أماكن احتجازهم في دور الأحداث.
خدمات حماية تعليمية	توفير الكتب المدرسية والقرطاسية والأثاث والمواد التعليمية للأطفال المستضعفين في المدارس
خدمات حماية ترفهية	تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي

المقترحات:

في ضوء نتائج واستنتاجات هذه الدراسة؛ يوصي الباحث الباحثين من مختلف التخصصات العلمية بالدراسات العلمية المستقبلية الآتية:-

- ضرورة إجراء دراسة لمعوقات أنظمة إدارة الحالة في تحقيق الحماية للأطفال المستضعفين

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو العلاء، ت. ح. ع، (2020). دور الأخصائي الاجتماعي في الحماية الاجتماعية للأطفال المعنفين من منظور طريقة خدمة الفرد مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، دراسة منشورة في مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر
- إيلي، مخابيل، (2012). دليل نظام إدارة الحالات، مركز رستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، لبنان.
- آيتون وساره لايلى، (2010). تعزيز أنظمة حماية الطفل الوطنية أثناء الحالات الطارئة من خلال دعم الآليات المجتمعية لحماية الأطفال، ورقة نقاش.

- بيتر، إيفانس، (2013). تطوير قطاع الرعاية الاجتماعية في اليمن، وثيقة مقترحات للتطوير الاستراتيجي لقطاع الرعاية الاجتماعية لتحقيق حماية أفضل للأطفال، اليمن، صنعاء
- تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، (٢٠٢١). المتطوعون المجتمعيون ودورهم في عمليات إدارة الحالة في السياقات الإنسانية، دراسة مقارنة من البحث والممارسة.
- تقرير منظمة "القانون من أجل فلسطين (2024). المشهد الحقوقي لفلسطين. العدد (323) || 16-22 يونيو/ حزيران.
- جرجس، ه. ث. ذ. (2021). المعوقات التي تواجه الممارسين عند استخدام نموذج إدارة الحالة مع لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر: دراسة وصفية منشورة في المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية –دراسات وبحوث، جامعة أسيوط كلية الخدمة الاجتماعية، مصر
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية. (2016). دليل الإجراءات المعيارية الموحدة لإدارة الحالة، اليمن، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، (2020م). الدليل التأسيسي للعمل في النظام الوطني لإدارة الحالة للأطفال المستضعفين في اليمن، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، (ب.ت). دليل الاكتشاف والإحالة للأطفال المستضعفين في المراكز الصحية وفق النظام الوطني لإدارة الحالة، اليمن، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، (ب.ت). دليل التدريب للخدمات الاجتماعية، صنعاء.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دليل مسارات الإحالة للأطفال المستضعفين، اليمن، صنعاء.
- الربيعي، فضل. عبدالله، (2024). مشكلات الأطفال ومعاناتهم في زمن الحرب، دراسة تحليلية لواقع الأطفال في اليمن، كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا.
- رشوان، عبد المنصف، و القرني محمد. (2004). المداخل العلاجية المعاصرة للعمل مع الأفراد والأسر، مكتبة الرشد، الرياض.
- زغلول، ع. ع. (2006): الاضطرابات الانفعالية والسلوكية لدى الأطفال، الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- سيد، زينب محمد عبد العظيم، (2018)، متطلبات تطبيق نموذج إدارة الحالة في خدمة الفرد في مؤسسات رعاية الطفولة بمحافظة أسيوط رسالة ماجستير غير منشورة، أسيوط، مصر.
- شبيطة، زردة حسن، (2020). اختبار فاعلية إدارة الحالة الفردية في تحقيق المساندة الاجتماعية للأطفال الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية العدد 19- جامعة الفيوم
- عبد العزيز، فهد. (2015). الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، عملية حل المشكلة ضمن إطار نفسي أيكولوجي، سلسلة نحو رعاية اجتماعية عملية متطورة، القاهرة دون دار نشر، الطبعة الثالثة، الكتاب الثالث.
- العبدالكريم، خلود، (2020)، إدارة الحالة في تقديم الخدمات الاجتماعية بالمجتمع السعودي، دراسة بحثية غير منشورة، الرياض السعودية.
- عبداللطيف، ف.أ.م. (2017). عنوان الأطروحة: الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين رؤية تحليلية من منظور الخدمة الاجتماعية. نوع الأطروحة: رسالة ماجستير غير منشورة. مصر
- عفان، علياء. (2021). متطلبات ممارسة نموذج إدارة الحالة الفردية في المجال المدرسي في ضوء التعليم عن بعد، دراسة منشورة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم مصر
- علي، إيهاب. حامد. سالم. (2011). عنوان الأطروحة: بناء نموذج لإدارة الحالة لتحسين نوعية حياة الأطفال بلا مأوى. نوع الأطروحة: رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- علي، إيهاب. حامد. سالم. (2020). عرض تحليلي لأحدث الدراسات والبحوث العالمية باستخدام نظريات ونماذج طريقة العمل مع الأفراد إدارة الحالة، دراسة منشورة في مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية –العدد الثالث، مصر.
- عويس. حمد. إبراهيم. (1989). دراسة وصفية للممارسات المهنية في الخدمة الاجتماعية المدرسية في مواجهة مشكلات تعاطي المخدرات للطلاب بالمرحلة الثانوية، لرسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، فرع الفيوم
- غربي، علي. (2006). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية. الجزائر.
- الفريق العامل المعني بحماية الطفل، (2014). دليل مدير السياسات والبرامج وأخصائي الحالات، المبادئ المشتركة بين الوكالات وحماية الطفل، دور إداره الحالة في حماية الأطفال: يناير
- كات بايرن وآخرون، (2020). مراجعة وتقييم بناء القدرات لإدارة حالة حماية الطفل عن بعد في شمال شرق سوريا، ترجمة: آلاء رجاء مغربية، منظمة طفل الحرب العالمية

- محمد عبد الرازق صادق، (2020) . محددات ممارسة إدارة الحالة عند تطبيق لائحة الانضباط المدرسي مع طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر.
- محمد، ع. ص. م، (2020) . عنوان الأطروحة: محددات ممارسة إدارة الحالة عند تطبيق لائحة الانضباط المدرسي مع طلاب المرحلة الثانوية. نوع الأطروحة: رسالة ماجستير غير منشورة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (2018). تقييم شامل لإستجابة إدارة الحالات المتخصصة المدعومة من قبل اليونيسف في الأردن 2017 - 2013، الولايات المتحدة الأمريكية..

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

- donna, Yee, (1990): estimating quality in cases management (quality assurance, care management
- rita, Montague, (1993): geriatric case management as social work function case management university of Pennsylvania.
- ram, conn, "(1994): The new American social work Gospel case management of the chronically mentally m British journal of social work Vole, 24..
- don, Glover, (1995): effects on level of social functioning and hospital admissions P H University of Utah.
- Naleppa Gohannes(1995): the centered case management for the elderly in the community developing practice model social work practice state university of new